S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2977 (Part II) (closed-resumption 3)
23 February 1991

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
FEB 25 1991

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين بعد الالفين
والتسعمائة (الجزء الثاني) (مغلقة - الاستئناف ٣)

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم السبت ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد مومبنغيفوي	(زمبابوي)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
	إكوادور	السيد أيالا لاسو
	بلجيكا	السيد نوتردام
	رومانيا	السيد مونتيانو
	زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد بلان
	كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
	كوت ديفوار	السيد انيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هاناي
	النمسا	السيد هوهنفلنر
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
	الهند	السيد غاريخان
	اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

استؤنفت الجلسة الساعة ١١/٣٥ ، السبت ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/22234 ، رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة ؛ S/22236 ، رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لموريتانيا لدى الامم المتحدة ؛ S/22237 ، رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا لدى الامم المتحدة ؛ S/22238 ، رسالة مؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ؛ S/22239 ، رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاستراليا لدى الامم المتحدة ؛ S/22240 ، رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لموريتانيا لدى الامم المتحدة ؛ S/22241 ، رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ؛ S/22242 ، S/22244 ، رسالتان مؤرختان في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهتان الى الامين العام من المندوب الدائم لمصر لدى الامم المتحدة ؛ S/22245 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من المندوب الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ، S/22247 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الامم المتحدة ؛ S/22248 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الامم المتحدة ؛ S/22251 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة ؛ S/22252 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من المندوب الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ؛ S/22254 ، رسالة

مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة ؛ S/22256 ، رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من المندوب الدائم لمصر لدى الامم المتحدة ؛ S/22257 ، رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من المندوب الدائم للكويت لدى الامم المتحدة .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد طلبنا ، بناء على تعليمات من قيادة الاتحاد السوفياتي ، استئناف هذه الجلسة لمجلس الامن لإبلاغ المجلس بالعمل الذي قمنا به ، خلال الايام القليلة الماضية ، مع الممثل الخاص للعراق ، السيد طارق عزيز ، الذي زار الاتحاد السوفياتي ردا على الخطة التي اقترحناها في ١٨ شباط/فبراير . وخلال المحادثات الشاقة والطويلة نجحنا في جعل الاستعداد الذي أعربت عنه القيادة العراقية لسحب قواتها من الكويت على أساس قرارات مجلس الامن أكثر وضوحا .

وبالتحديد ، فإن المسألة هي الآن كما يلي : يوافق العراق على الامتثال لقرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، أي أن يسحب فورا ودون شرط جميع قواته من الكويت إلى المواقع التي كانت تحتلها يوم ١ آب/اغسطس ١٩٩٠ . ويبدأ انسحاب القوات في اليوم التالي لوقف إطلاق النار ووقف جميع الأعمال القتالية البرية والبحرية والجوية . وسيتم سحب القوات في غضون ٢١ يوما ، وستسحب القوات من مدينة الكويت خلال الايام الاربعة الاولى . وبعد انتهاء انسحاب القوات من الكويت مباشرة تزول الاسباب التي اعتمدت من أجلها قرارات مجلس الامن الاخرى ، وبالتالي يبطل سريان هذه القرارات . وسيتم الإفراج عن جميع سجناء الحرب العسكريين وإعادتهم إلى أوطانهم خلال الايام الثلاثة الاولى التالية لوقف إطلاق النار ووقف الاعمال القتالية . ويجري التأكد من وقف إطلاق النار وانسحاب القوات ورصدهما ومراقبتهما من قِبَل مراقبين و/أو قوات صيانة السلم على النحو الذي يقرره مجلس الامن .

وفي رأينا أنه أصبح من الممكن في ضوء هذه الظروف أن نحقق في المرحلة الحالية النتائج المُثلى . وهذا لا يعطينا سببا للأمل في التوصل الى تسوية سلمية للصراع فحسب بل يفتح أيضا آفاقا فعلية لمثل هذه النتيجة .

إن الاقتراح الذي تم التوصل اليه في موسكو يمكن بالطبع تحسينه أكثر من ذلك ، ولكنه يمثل أفضل ما استطعنا تحقيقه حتى الآن .

لقد قبلت القيادة العراقية هذا الاقتراح ؛ وتلقينا في هذا الصدد بيانا رسميا من الرئيس صدام حسين .

(السيد فورنتسوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وعلاوة على ذلك ، فان السيد طارق عزيز ، في البيان الذي أدلى به في موسكو في ٢٣ شباط/فبراير ، قدم ، في الواقع ، ردا ايجابيا على بيان الولايات المتحدة .

إننا لا نعتقد أن النتائج التي حققناها حتى الآن تمثل الإنجاز الوحيد . إن إمكانية الدعوة اليوم الى وضع نهاية للحرب ، وبالتالي إمكانية إنقاذ آلاف الأرواح ، تنبع بصورة رئيسية من الإجماع المذهل الذي أبداه المجتمع الدولي ومجلس الامن طيلة الصراع . فهذه هي المرة الاولى في تاريخ العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، التي نستطيع فيها ، عن طريق جهودنا المتضافرة ، أن نوقف العدوان وأن نعطي عبرة لأي معتد محتمل في المستقبل .

ونظرا للوضع الحالي ، نعتقد أن من الهام مواصلة الجهود من أجل تحقيق تسوية سلمية للنزاع في أقرب وقت ممكن . ومن أجل ذلك ، ينبغي الامتثال لجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وينبغي ضم جميع المقترحات الحالية إلى إطار التسوية .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضا أن أقدم للمجلس تقريرا مرحليا حول النهج الذي يتبعه أعضاء الائتلاف ، بما فيهم بالطبع الولايات المتحدة ، إزاء مسألة إيجاد حل للمسألة المعروضة على المجلس . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للعمل الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي وللتقرير المرحلي الذي قدمه الممثل السوفياتي .

يعلم أعضاء المجلس أن الولايات المتحدة قدمت بالأمس ، نيابة عن أعضاء الائتلاف ، وثيقة تبين وجهة نظرنا إزاء السبيل والطريقة التي ينبغي أن تسير بها هذه المسألة الى تسوية سريعة . وأود ، إذا سمحتم لي الآن ، أن أقتبس بقدر كبير من تلك الوثيقة ، وأن أقدم فور ذلك ، في غضون دقائق ، بعض الملاحظات حول البيان الذي أدلى به زميلنا السوفياتي .

لقد قلنا البارحة إن الاعلان السوفياتي يمثل جهدا جادا ومفيدا يحظى بالتقدير . ولكن في رأينا هناك عقبات رئيسية باقية . لقد سعى الائتلاف منذ عدة أشهر الى حل سلمي للأزمة تمشيا مع قرارات الامم المتحدة . وكما أوضح الرئيس بوش للرئيس غورباتشوف ، فإن الخطوات التي يرتئيها العراقيون تمثل انسحابا مشروطا وستحول دون التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن الدولي .

كما أنه لا يوجد أي مؤشر يفيد بأن العراق مازال مستعدا للانسحاب فورا ، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) . والامتثال التام لقرارات مجلس الأمن مطلب ثابت وضروري ، للمجتمع الدولي ، كما نعرف جميعا هنا في المجلس . وعلى العالم أن يتأكد من أن العراق قد تخلى بالفعل عن مطالبته بالكويت وقَبِل جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

والواقع أنه هنا في مجلس الأمن وحده يمكننا أن نوافق على رفع الجزاءات المفروضة على العراق . والعالم بحاجة إلى الحصول على تأكيدات ملموسة بشأن نوايا العراق السلمية قبل اتخاذ مثل هذا الإجراء . ففي وضع تُرفع فيه الجزاءات يستطيع صدام حسين بكل بساطة أن يعود مرة أخرى إلى استخدام موارده النفطية ، لا للنهوض برفاه شعبه ، وإنما لإعادة التسلح ، وربما لتكرار عدوانه في المستقبل .

ومن ثم فإن الولايات المتحدة ، في محاولة أخيرة لتحقيق امتثال العراق لإرادة المجتمع الدولي ، وبعد التشاور مع حكومة الكويت وشركائها الآخرين في الائتلاف ، تعلن أن المعركة البرية لن تبدأ ضد القوات العراقية ، إذا قَبِل العراق علنا ، قبل ظهر يوم السبت الموافق ٢٣ شباط/فبراير بتوقيت نيويورك ، الشروط التالية ، وأبلغ هذا القبول رسميا إلى الأمم المتحدة .

أولا ، على العراق أن يبدأ في الانسحاب على نطاق واسع من الكويت مع حلول ظهر السبت ٢٣ شباط/فبراير بتوقيت نيويورك . وعلى العراق أن يكمل الانسحاب العسكري من الكويت في غضون أسبوع واحد . وبالنظر إلى أن العراق غزا الكويت واحتلها في فترة لا تتجاوز الساعات ، فأي شيء يتعدى ذلك من بدء الانسحاب لن يكون مستوفيا لمطلب الفورية الوارد في القرار ٦٦٠ . وفي غضون الساعات الـ ٤٨ الأولى ، على العراق أن يسحب جميع قواته من مدينة الكويت وأن يسمح بعودة حكومة الكويت الشرعية فورا . وعليه أن ينسحب من جميع المواقع الدفاعية المعدّة على طول الحدود السعودية ـ الكويتية والحدود السعودية ـ العراقية ، ومن جزيرتي بوبيان ووربه ومن حقل النفط الكويتي الرميلة وذلك في غضون الاسبوع المحدد أعلاه .

على العراق أن يعيد جميع قواته إلى المواقع التي كانت تتواجد بها يوم ١ آب/ أغسطس ، وفقا للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) .

وبالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، على العراق أن يطلق سراح جميع سجناء الحرب والمدنيين التابعين لبلدان أخرى والمحتجزين ضد إرادتهم ، وأن يعيد رفات القتلى والموتى من العاملين بالخدمة العسكرية . وهذا الإجراء يجب أن يبدأ فورا مع بدء الانسحاب وأن يستكمل في غضون ٤٨ ساعة .

على العراق أن يزيل كل المتفجرات والشراك الخداعية بما فيها تلك الموضوعة في منشآت النفط الكويتية ، وأن يعيّن ضباط اتصال عراقيين للعمل مع القوات الكويتية وقوات الائتلاف الأخرى بشأن التفاصيل التنفيذية المتصلة بانسحاب العراق ، بما في ذلك توفير جميع البيانات المتعلقة بمواقع وطبيعة أية ألغام برية أو بحرية .

على العراق أن يوقف طيران طائراته المقاتلة فوق العراق والكويت ، فيما عدا طائرات النقل التي تحمل قوات إلى خارج الكويت ، وأن يسمح لطائرات الائتلاف باستخدام كامل المجال الجوي للكويت وبأن يكون لها سيطرة مطلقة على هذا المجال . وعليه أن يوقف جميع الأعمال التخريبية ضد المدنيين الكويتيين والممتلكات الكويتية وأن يفرج عن جميع المحتجزين الكويتيين .

والولايات المتحدة وشركاؤها في الائتلاف يكررون التأكيد على أن قواتهم لن تهاجم القوات العراقية المتقهقرة ، علاوة على أنهم سيمارسون ضبط النفس مادام الانسحاب ماضيا وفقا للمبادئ التوجيهية المذكورة آنفا وما لم تشن هجمات على بلدان أخرى . وأي انتهاك لهذه الشروط سيقابل برد فوري وحاسم من جانب قوات الائتلاف وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) .

وبالإضافة إلى ذلك أريد أن أبلغ أعضاء المجلس بأن اقتراحنا موجود هناك ، وما زال مطروحا على المائدة بشروطه ليُقبل في أي وقت كان . ونأمل أن يكون ذلك بأسرع ما يمكن . وبالتالي يكون موقف الائتلاف هذا ما زال قائما .

لقد استمعت باهتمام إلى تقرير زميلي ممثل الاتحاد السوفياتي . ولا بدّ أن أقول إننا مسرورون للتقدم المحرز ، حتى وإن كنا نشعر بأن الاقتراح بالشكل

المعروض به يقصر في نقطتين عن تلبية الشروط المحددة في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ذاته . النقطة الأولى هي الفورية ، أي مسألة التوقيت . وأعتقد أن هذه المسألة يمكن توضيحها على الوجه الأمثل عن طريق دراسة متأنية للاقتراح الذي تلوته توًّا ، والذي نرى أنه يفي بظروف التوقيت كما نُص عليها في القرار الأول .

النقطة الثانية التي أعتقد أنها هامة أيضا هي المسألة الواردة في الجزء الرابع من الاقتراح السوفياتي المطروح علينا اليوم في التقرير المرحلي . وهي مسألة الشروط . فإنه يصعب علينا أن نفهم كيف يمكن أن يكون اقتراح غير مشروط - أي اقتراح بلا شروط - مقرونا بكل هذه الشروط ، وبخاصة فيما يتعلق بفكرة إعلان أن قرارات مجلس الأمن ستكون غير قائمة أو لاغية وباطلة أو معدومة المفعول . ومن البديهي أن تكون مثل هذه الخطوة غير مقبولة لنا وذلك على أسس عدة .

أولا وقبل كل شيء ، من الواضح اننا لا نلمس حتى هذه اللحظة أي امتثال لقرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) . وهكذا فإنه ، دون الامتثال لذلك القرار ، وللمطلب الوارد - على سبيل المثال - في القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) بأن يلغي العراق اجراءاته التي ادَّعى بها ضم الكويت ، والتي أعلن المجلس انها لاغية وباطلة ، سيكون من غير السليم أو الحكيم ، في رأينا ، أن نعلن أن تلك الخطوة المتخذة من جانب مجلس الأمن لم تعد قائمة ، ونكون بذلك قد كرسنا الاجراءات التي اتخذها العراق من جانب واحد وادَّعى بها تنفيذه لهذا الضم .

وليت الأمر اقتصر على عدم وجود استجابة لقرارات مجلس الأمن التي تشير إلى مسؤولية العراق عن أعماله غير القانونية ، بما فيها خرق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، بل إن عمليات تخريب متعمد قد ارتُكبت خلال الساعات الـ ٢٤ الماضية ، كما رأينا على شاشات التلفزيون - إذا كنا نتابع مشاهدتها ، وأنا أعرف ان الأعضاء جميعا يفعلون ذلك . والنيران الهائلة التي تأتي الآن على حقول ومنشآت النفط الكويتية هي ، في رأينا ، استمرار لهذه العمليات .

هذا فضلا عن أنه ، فيما يتعلق بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ليس من الواضح في ذهن حكومتي أن الاقتراح الذي استمعنا إليه ينطوي فعلا على الفقرة ٣ من ذلك القرار . ولعل

الأعضاء يتذكرون أن الفقرة ٣ التي تدعو إلى البدء في مفاوضات بين العراق والكويت لحل خلافاتهما بمساعدة آخرين ، بمن فيهم أعضاء في جامعة الدول العربية ، قد أدرجها في القرار أعضاء المجلس بإحساس واضح بأهمية تلك الخطوة .

وخلاصة القول إن هذه القرارات تطالب بإجراءات لم تتخذ بعد . وهناك التزامات قانونية تنبع مباشرة من القانون الدولي ومن تنفيذه لم تستوف بعد . أما إذا رئي ، بعد امتثال العراق لجميع القرارات ، أنه من المنطقي أن يدخل المجلس فيما قد يصبح ممارسة لم يسبق لها مثيل ، وأن يعلن أن قرارا ما لم يعد ساريا باعتباره لاغيا وباطلا أو عديم المفعول ، فهذه مسألة يمكن أن نبحثها جميعا في الوقت المناسب . إلاّ أن هذه الممارسة ، كما ترى حكومتي ، لا ينبغي اعتبارها شيئا هينا . فبغض النظر عن مغزى إعادة كتابة التاريخ الذي ينطوي عليه مثل هذا الإجراء ، هناك مسألة الاثر المترتب عليه فيما يتعلق بمجموعة النتائج القانونية التي تنبع وستظل تنبع من قرارات المجلس بشأن الحالة التي خلقها العراق بغزوه للكويت .

قد تكون أيام الغزو معدودة . ونعتقد أن هذا هو الحال بكل تأكيد . ولكن العواقب لن تنتهي ولا يمكن أن تنتهي في الحال . هذا علاوة على الحاجة الماسة والاكيدة إلى استعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة وفقا لاحكام القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) وللمعاني الضمنية الواضحة في فقرات القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) ذات الصلة . يجب علينا ألا نزيل بجرّة قلم ما ظل المجلس يبنيه منذ ٢ آب/أغسطس ، إلى أن نتوصل إلى اتفاق حول كيفية إعادة السلم والامن إلى المنطقة .

إنني أشعر بالسرور لاستماعي في هذه الجلسة من زميلنا السوفياتي الى ما يدل على أن وزير خارجية العراق إما أنه ينتوي أن يرد - أو أنه رد فعلا بشكل إيجابي على النقاط التي تلوتها اليوم . وسيكون من دواعي سروري أن أتلقى أي توضيح لهذا .

وإنني أفهم أيضا أن رئيس العراق ينوي التكلم عن طريق التليفزيون في اللحظات القليلة المقبلة . ومن الواضح أننا سنتطلع بأمل الى الاستماع الى ما سيقوله ردا على المقترحات التي طرحناها .

كما أننا نواصل الأمل أيضا أن يعود العراق الى صوابه بسرعة ويقبل الاقتراحات التي وضعت أمامه لإنهاء عدوانه .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : كما أعلن الاتحاد السوفياتي ، استجاب العراق بشكل إيجابي لمبادرة الاتحاد السوفياتي السلمية بإبداء استعداده للانسحاب من الكويت دون شروط . إن هذا تغيير كبير ، في اتجاه ايجابي ، وبداية طيبة ، ونحن نرحب بهذا الاعلان .

إن هذه الحرب التي دامت لأكثر من شهر ألحقت خسائر فادحة في الحياة البشرية وفي الممتلكات لسكان منطقة الخليج الأبرياء . وإذا ما تصاعدت الحرب لأكثر من ذلك ، فإن منطقة الخليج وشعوب تلك المنطقة وغيرها من البلدان المعنية ستواجه معاناة أكبر . إننا نناشد بقوة الأطراف المعنية في الصراع أن تظهر حسن نيتها في التوصل الى حل سلمي ، وألا تضيع هذه الفرصة لإنهاء الحرب وتحقيق السلام في موعد مبكر ، وأن تبذل مزيدا من الجهد للسعي الى حل يمكن أن يؤدي فورا الى تسوية سلمية لهذه الأزمة .

وفي هذه اللحظة الحاسمة ، ينبغي لمجلس الأمن أن يفي بمسؤولياته بالنظر في خطة ملائمة للتسوية السلمية لأزمة الخليج وباعتمادها ، فيضطلع بالتالي بدوره في إعادة وحفظ السلام والأمن في تلك المنطقة .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما قال الأمين العام منذ أيام قليلة ، هذا وقت امتحان لمنظمتنا . وهذا الامتحان ربما لم يكن قط من قبل أكثر شدة أو حدة مما هو عليه الآن . وكما قال زميلي ممثل الصين ،

السفير لي داويو تواً ، هذا هو الوقت المناسب لمجلس الامن ليضطلع بمسؤولياته وليعمل من أجل السلام .

أود في البداية أن أشكر ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على التقريرين اللذين قدماهما لنا صباح اليوم . وإن وفد بلادي - بطبيعة الحال - كان سيصبح أكثر سعادة إذا ما كان هذان التقريران قد قدما الى مجلس الامن قبل اليوم . لقد كان هذا من شأنه أن يعطينا مزيدا من الوقت . لكن يبدو لوفد بلادي أن الوقت لم يفت بعد . إن لدينا الوقت - بطبيعة الحال ليس الى ما لا نهاية ، ولكن لدينا وقتا كافيا لنحاول ونرى ما يمكن عمله .

وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق الخالص للغاية للجهود الكبيرة التي يبذلها الرئيس غورباتشوف شخصيا للتوصل الى حل سلمي للأزمة في منطقة الخليج الفارسي .

في الجلسة الافتتاحية للبرلمان الهندي أمس ، أصدر كلا المجلسين قرارا اجماعيا يدعو مجلس الامن الى مواصلة بذل جميع الجهود لايجاد حل سلمي ، ويعرب عن التقدير للرئيس غورباتشوف لجهوده . وقد عقدت هذه الجلسة لمجلسي البرلمان فور إعلان المجموعة الاولى من المقترحات في موسكو .

يلاحظ وفد بلادي ثلاث أو أربع نقاط بشكل خاص في البيان الذي أدلى به السفير فورونتسوف . أولا ، بعد أن عرض النقاط الست الواردة في الاقتراح ، قال إنها من الممكن تحسينها ، وإنها ليست الكلمة الاخيرة . وأعتقد أن السفير بيكربنغ أشار اليها بأنها تقرير مؤقت . النقطة الثانية التي أشار اليها السفير فورونتسوف هي أنه من المهم لمجلس الامن أن يواصل بذل الجهود . وكانت نقطته الثالثة أن من الضروري - وأعتقد أنه ينبغي أن يكون من الملائم - إعداد حل متكامل على أساس المقترحات القائمة . وكانت نقطته الرابعة أن العراق قبل الاقتراحات السوفياتية وأن السيد طارق عزيز يبدو أنه أدلى ببيان في موسكو اليوم رد فيه بشكل إيجابي على بيان الولايات المتحدة بالامس .

وأود أن أشكر السفير بيكرينغ أيضا لإحاطة مجلس الامن رسميا علما بمقترحات الولايات المتحدة .

بطبيعة الحال ، هناك اختلافات بين مجموعتي المقترحات لكن هناك أيضا تشابهات . وقد ذكر السفير بيكرينغ نقطتين تواجه بلاده وأعضاء التحالف بشأنهما صعوبة : مسألة الفورية ، والنقطة الرابعة في خطة السلام السوفياتية . وبطبيعة الحال إن من السذاجة التقليل من أهمية الاختلافات . إن الخلافات موجودة ؛ وهي حقيقية . لكن هناك أيضا أوجه تشابه ؛ هناك أيضا نقاط اتفاق . بعض الاختلافات قد لا تكون شديدة الصعوبة بحيث لا يمكن التغلب عليها ، وبعض الاختلافات قد تكون أكثر صعوبة للتغلب عليها .

وفي ظل هذه الظروف يبدو لوفدي أن ما قاله ممثل الصين هام وفي محله . قال إنه ينبغي لمجلس الامن أن يفي بمسؤوليته وذلك باعتماد خطة عمل خاصة به ؛ أفهم أن هذا هو ما اقترحه زميلي ممثل الصين .

إن الحالة اليوم خطيرة جدا ، فالالوف من الارواح معرضة للخطر ، ونرى أنه ينبغي لمجلس الامن أن يظل في حالة انعقاد مستمر إذا ما اقتضى الامر من أجل التوصل إلى خطة عمل وفقا لاقتراح ممثل الصين .

ونحن لا نحث اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة فحسب أن يحاولا تسوية الفوارق بين خطتي عملهما ، بل نحث المجلس في مجموعه ، وبصفة خاصة جميع الاعضاء غير الدائمين ، الوفاء بمسؤوليتهم ، بالولاية التي أناطتها اليهم - إلينا بما في ذلك بلدي - الجمعية العامة في مجموعها .

وإذا تعذر أو أصبح من الصعب للغاية على الواضعين الرئيسيين للخطتين حل خلافاتهما ، فلعله يتعين على جميع الاعضاء الـ ١٠ غير الدائمين في هذا الوقت أن يجتمعوا لتبيُّن ما يمكن عمله . وبالتالي يود وفدي أن يقترح على زملائه ، وخاصة الاعضاء غير الدائمين ، أن نجتمع ونجلس معا ونجد طريقة ما للخروج مما يبدو أنه مأزق . قد يتضح أنه ليس بمأزق ؛ لكن إذا اتضح أنه مأزق فلا ينبغي السماح له بأن يستمر . تبلغ خطورة الحالة بالنسبة لنا حدا لا يمح عنده ترك كل شيء للآخرين .

أعتقد أن ممثل الاتحاد السوفياتي قال أيضا إن حكومته تود من مجلس الامن النظر في مختلف مجموعات المقترحات والخروج بخطة عمل متكاملة .

سير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أبدأ بتقديم الشكر لممثل الاتحاد السوفياتي على التقرير المرحلي الذي قدمه إليه توا بشأن الاتصالات التي أجرتها حكومته بحكومة العراق . أود أيضا أن أتقدم بشكر حكومتي للجهود الكبيرة جدا التي بذلتها حكومة الاتحاد السوفياتي والرئيس غورباتشوف في الايام الاخيرة وأن أعترف بالتغييرات الكبيرة جدا التي أمكنهما تحقيقها في موقف حكومة العراق ، الذي بدأ في الاسبوع الماضي ، كما نعرف جميعا ، بموقف أبعد ما يكون عن الموقف الذي وافق عليه الآن .

إن حكومتي تؤيد بكل قوة العرض الذي قدمه ، نيابة عن عدد من حلفاء الكويت ، الرئيس بوش بالأمس . أود فقط أن استرعي انتباه ممثل الهند إلى أن هذا العرض ليس مجرد عرض الولايات المتحدة . وعلى أية حال إننا نعتبره عادلا ومعقولا ونحن نؤيده .

لا أود أن أعلق باسهاب كبير على النقاط الست التي أحالها الينا ممثل الاتحاد السوفياتي ، والتي توصلت اليها حكومته مع وزير خارجية العراق والتي يقبلها الآن على ما يبدو ، ويتعين عليّ أن أقول "على ما يبدو" ، لأنه ليس لدينا حتى الآن موافقة رسمية عليها من جانب حكومة العراق على أرفع مستوى .

بيد أنني أود أن أوضح أنه على الرغم من أنه قال إن العراق يقبل الآن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وخاصة مطلب الانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت ، فإن محتوى بعض النقاط الأخرى يتناقض في واقع الأمر مع والعرض المقدم ، وهكذا يؤسفني أن أقول إنه ما زال هناك تناقض ذاتي في تلك النقاط .

لن أعلق على الجدول الزمني ، الذي ترى حكومتي أنه ينبغي أن يبقى على النحو الذي اقترحه حلفاء الكويت في بيانهم بالأمس ، وسأركز على النقطة الرابعة ، التي أرى أنه يتعين على مجلس الأمن في مجموعه أن ينظرها في شيء من الحرص . هذه النقطة الرابعة المتصلة بمركز قرارات الأمم المتحدة بعد الانسحاب العراقي يبدو لنا أنها معيبة أساسا ، فمن الخطأ القول إن قرارات مجلس الأمن ستفقد مفعولها بالانسحاب العراقي ؛ فمن الناحية الرسمية المحض يتعين على المرء أن يقول إن لمجلس الأمن وحده أن يصدر مثل هذا الحكم .

وأكثر من ذلك بصراحة أن الأمر ليس مجرد إزالة أسباب اتخاذ عدد من هذه الأحكام . فببساطة إن الأحكام المتصلة بالأضرار أو انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها العراق لن تزال بإزالة القوات العراقية من الكويت . ولكن سواء كان ذلك صحيحا أم لا وقائعيا في طريقة عرض السياسة ، فإنني أخشى من أن تلك النقطة غير مقبولة على الإطلاق . ويكفي أن ينظر المرء إلى بعض أحكام قرار مجلس الأمن التي ستصبح ، لو قُبلت هذه النقطة ، غير قائمة بناء على انسحاب عراقي لكي نفهم سبب هذا وأساس وجهة نظر حكومتي .

إن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، على سبيل المثال ، يُعتبر أساسا قويا جدا لإرساء سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية . واعتراف العراق بهذا هو في واقع الامر جزء لا يتجزأ من الانسحاب . كما أنه أساس أمل الكويت في استرجاع بعض ممتلكاتها التي سلبت منها بما في ذلك جميع الطائرات المملوكة للخطوط الجوية الكويتية .

والقرار ٦٦٢ (١٩٩٠) هو أساس الإعلان بأن ضم الكويت باطل ولاغ . وكلنا نعلم أن هناك قانونا عراقيا ينص بأن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق ، وأنها جزء من محافظة البصرة . فإذا ما أزيلت أحكام "لاغ وباطل" من القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) فمعنى ذلك أننا نترك القانون العراقي ساريا ويمكن للعراق أن يحاج بهذه المسألة لعقود وعقود . ولكن ليس هذا مقبولا في ظل ظروف قيام العراق بغزو جارته وارتكابه لهذا العمل العدواني .

والقرار ٦٦٤ (١٩٩٠) يتضمن أحكاما أخرى بشأن احتجاز الرعايا ضد ارادتهم . ونعلم جميعا أن هناك آلافا مؤلفة من المواطنين الكويتيين المحتجزين في العراق ضد إرادتهم ، وينبغي تأمين مستقبلهم . إن هذا لا يمكن أن يترك تحت رحمة حكومة العراق التي تسيئ معاملتهم بشكل خطير حتى الآن .

ثم القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) الذي ينص على وضع الاساس للتعويض عن الضرر الذي تسبب به العراق - وكل يوم يحدث المزيد منه - وعلى تناول انتهاكات اتفاقية جنيف . وكما قلت من قبل إن هذه الامور لا يمكن شطبها من السجل بانسحاب العراق .

وأخيرا فإن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) نفسه يتضمن التزام مجلس الامن بإحلال السلم والامن في المنطقة . وذلك يجب بالتأكيد الابقاء عليه ؛ فهو نبراس لكل عمل سنقوم به في المستقبل . وإذا ما حذفتم ذلك فإنكم تجازفون بعودة المنطقة إلى الحالة التي كانت تتسم بعدم الاستقرار المفرط وعدم الامن المفرط التي كانت سائدة بتاريخ ١ آب/ أغسطس . وهذا لا يمكن أن يكون في صالح أي من بلدان تلك المنطقة .

هناك عدد من النقاط التي وددت ذكرها ، ليس بروح ناقدة أو عدائية نحو الاتحاد السوفياتي الذي أقول إن جهوده ما برحت بطولية في الايام العشرة الماضية . ولكن أعتقد أنه يوضح أنه لا يزال أمامنا طريق طويل نقطعه لحمل حكومة العراق على قبول ما سيتعين عليها قبوله إذا ما أريد التوصل إلى حل سلمي .

لقد كنت آمل ولا أزال آمل أنه سيكون بمقدور ممثل حكومة العراق الجالس على هذه الطاولة أن يخبرنا بأن حكومته قد قبلت العرض الذي قدمه الحلفاء يوم أمس . وذلك بالطبع هو الطريق البسيط والصريح للحل السلمي لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أشكر ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية على تقريريهما المؤقتين المقدمين إلى المجلس في هذه الجلسة . إن البيانات التي أدلى بها الناطق باسم الرئيس غورباتشوف في موسكو بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير ، وبخاصة البيان الذي أدلى به بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ، بشأن نتائج المحادثات بين القيادة السوفياتية ووزير خارجية العراق ، كما أكدها وفصّلها اليوم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كانت اشارة ايجابية . لقد وفرت لنا دواعي للامل بأنه أصبح بالإمكان الآن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن السابقة وأنه قد لا يكون من الضروري القيام بالمزيد من العمليات العسكرية .

كذلك لا تزال هناك بعض الشكوك والمسائل المفتوحة المتعلقة بأنماط التنفيذ وفقا لتلك القرارات . إن هذه البيانات وبخاصة البيان الصادر بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ، تمضي بعيدا بالفعل . إنها تشكل الاساس للمزيد من النظر الجاد في المسائل المتبقية .

ويتعين على أعضاء مجلس الامن القيام بدور رئيسي في هذا السياق مبقين في الاذهان أن الغاية بالذات من جهودنا هي التوصل إلى حل سياسي يرتكز على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وبخاصة تحرير الكويت وعودة الحكومة الشرعية .

وقد ذكرت في بياني أما مجلس الامن بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ما يلي :

"... حتى في هذا الوقت المتاخر وبالرغم من العمل العسكري الذي يجري القيام به ، لا يزال للجهود الدبلوماسية والسياسية مكانها ، بل ينبغي تكثيفها . إن الخسائر في الارواح والتدمير المادي الذي وقع بالفعل والخسائر الاكبر التي ستقع في المستقبل إذا استمرت الاعمال العسكرية ، وخصوصا إذا تصاعدت ، تجعل البحث عن السبل والطرق الكفيلة بوضع حد مبكر لهذه الاعمال العسكرية حتمية أخلاقية" . (S/PV.2977 (Part II) (closed)) ، ص ٩١) .

ولدينا اليوم أكثر من أي وقت مضى فرصة تاريخية للقيام بهذه الجهود ارتكازا على النتائج الواردة من موسكو . إنني أناشد الجميع الاستفادة منها .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي في البداية أن يشيد بالرئيس غورباتشوف الذي كرس في الايام القليلة الماضية وربما حتى في الاسابيع القليلة الماضية ، الوقت والطاقة والتفاني في الجهود سعيا إلى ايجاد حل سلمي لهذا الصراع . كذلك نشيد بالنتيجة الايجابية لجهوده التي من الواضح أنها متجسدة في المعلومات التي تفضل بتقديمها إلينا السفير فورونتسوف قبل لحظات .

إن وفدي يود أن يتشاطر الافكار التي طرحها في وقت سابق الزملاء الآخرون ، وبخاصة ممثلا الصين والهند .

يبدو لنا أنه بسبب النتيجة الايجابية للجهود السوفياتية ، تم التوصل إلى اتفاقات قبلتها ، كما أخبرنا السفير فورونتسوف ، حكومة العراق على أعلى المستويات . وذلك يتضمن واجبا أساسيا على هذا المجلس للشروع فورا في تقرير الخطوات والاجراءات المحددة التي ينبغي أن تتخذ بما ييسر تنفيذ خطة التسوية السلمية هذه للصراع ، في أسرع وأنسب وقت ممكن .

إننا نعتقد أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي شك على الاطلاق في أن مجلس الامن وحده هو الذي تقع عليه المسؤولية في تقرير شروط التسوية السلمية ، شروط لابد في ظلها من ضمان السلم والامن الدوليين .

وفي هذا الوقت لا أود أن أخوض بالتفصيل أو في الكلام عن بعض النقاط المتعلقة بالقضايا التي أثارها بعض زملائنا . لا أود إلا أن أذكر أنه منذ أكثر من ستة أشهر ما برح يتجلى في هذا المجلس توافق آراء دولي واضح بشأن الحاجة إلى ضمان التنفيذ الكامل للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي ما فتئ الاساس لأي اجراء لاحق يتخذه مجلس الامن .

إن العلاقة بين الامتثال لذلك القرار والقرارات الاخرى التي اتخذها مجلس الامن فيما بعد يمكن أن تكون موضوع تحليل فيما بيننا ، غير أنني غير مقتنع بأن هذا هو الوقت المناسب للشروع في هذه العملية ، بينما لدينا مهام عاجلة أخرى تستأهل اهتماما فوريا من المجلس . كل ما أريده هو أن استرعي انتباه زملائي إلى القرار الاول الذي اتخذ بعد القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) - أي القرار ٦٦١ (١٩٩٠) - الذي قرر فيه هذا المجلس فرض جزاءات اقتصادية شاملة على العراق .

وفي الوقت نفسه قرر المجلس ما يلي : في الفقرة ١ من قراره ٦٦١ (١٩٩١) ، يُقر بأن العراق قد أخفق حتى الآن في الامتثال للفقرة الثانية من القرار ٦٦٠ (١٩٩١) ، وفي الفقرة الثانية منه ، يقرر ، بناء على ذلك "اتخاذ الاجراءات التالية" ، التي تمثل الجزاءات الاقتصادية .

إن علاقة السبب والنتيجة المباشرة بين الجزاءات الاقتصادية ، كما قررها مجلس الأمن ، وتقاعس العراق عن الامتثال لشروط الفقرة الثانية من القرار ٦٦٠ (١٩٩١) - أي الانسحاب كليا من الكويت - واضحة أشد الوضوح وقد أعلنها المجلس بجلاء .

على أية حال ، يعتقد وفد بلادي أن بإمكاننا مناقشة كل هذا ، كما يجب علينا أيضا مناقشة تعريف ما أسماه أحد الزملاء بخطة السلام أو القيام بعمل ما لتوفير الإمكانية لتيسير الامتثال للفقرة الثانية من القرار ٦٦٠ (١٩٩١) - وهو هدف سعى إليه المجلس طوال ذلك .

إننا نقدر البيان الذي قدمه السفير بيكرينغ ، هذا البيان الذي يشتمل على الاقتراح الذي قدم نيابة عن الولايات المتحدة وشركائها في الائتلاف - كما ذُكر في الفقرة الأخيرة . ويشير بالتقدير إلى حقيقة أنه قُدم رسميا إلى المجلس .

لقد قيل خارج قاعة هذا المجلس أن مقصد هذا الاقتراح هو تقديم موعد أخير للعراق وإذلال ذلك البلد . لا أعرف إن كان هذا هو قصد المقدمين بالضبط ، لكن حقيقة أن الاقتراح قد جرى تقديمه إلى المجلس بعد مرور ٣٠ دقيقة على الموعد الاخير المضروب ظهرا يجعلني أرجو ألا تكون هناك نية أيا كانت للنظر إليه بالطريقة التي وصف بها خارج هذا المجلس .

إننا نعتقد بأن على المجلس أن يتصرف بالطريقة التي اقترحها زميلنا من الهند . إن وفد بلادي على أتم الاستعداد للعمل بالطريقة التي اقترحها ، أي ، في جلسة متواصلة . ونعتقد أيضا أنه تقدم باقتراح مفيد جدا فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاعضاء غير الدائمين : لقد أتى عليّ ذكر أمر في غاية الاهمية : بأننا نحن الاعضاء غير الدائمين قد انتخبتنا الجمعية العامة وأن علينا مسؤولية

خاصة في محاولة ترجمة مشاعر القلق والانشغال التي تستبد بأعضاء الامم المتحدة والتي تثيرها هذه المشكلة .

بهذه الروح وهذا الاستعداد ، فإن لوفد بلادي ملء الثقة بأنه في ظل قيادتكم الحكيمة ، السيد الرئيس ، فإن مجلس الامن سيعمل على الاستفادة الكاملة الممكنة من الوقت المتاح له ، ليس لأن عليه القيام بعمل في مواجهة بعض التهديدات المحتملة أو المواعيد الاخيرة المعطاة للمجلس ، ولكن لاننا نتعامل فعلا مع مشكلة خطيرة تتداخل فيها حيوات آلاف الناس ، ولأن علينا واجب محاولة تحقيق أسرع حل ممكن لهذه المشكلة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : على مدار فترة الامهال التي قدمها المجلس قبل ١٥ من كانون الثاني/يناير ، لم تدخر فرنسا جهدا للترويج لتسوية سلمية للازمة . ومما يؤسف له ، أن العراق رفض الانصياع لقرارات مجلس الامن .

مؤخرا ، اتخذ الرئيس غورباتشوف مبادرة القيام بمحاولة أخيرة لاقناع العراق بالقبول بإرادة المجتمع الدولي . إننا نثني على الجهود الحميدة للاتحاد السوفياتي .

وللأسف ، فإن النتائج التي تحققت تبقى دون المطلوب . وكما يعلم أعضاء المجلس ، قام أعضاء الائتلاف بتقديم نداء أخير أعلنوا فيه الشروط الواجب على العراق القبول بها انسجاما مع قرارات مجلس الامن . ونرجو أن يرد الرئيس صدام حسين بالايجاب على هذا النداء .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادئ ذي بدء أود أن أشكر زميلنا السوفياتي ، السفير فورونتسوف ، على المعلومات الهامة جدا التي قدمها لنا على التو . ولقد اتيح لحكومتي أمس فرصة التعبير عن تقديرها التام للجهود الدبلوماسية الخارقة التي يقوم بها الرئيس غورباتشوف .

كما استمعت أيضا باهتمام بالغ للبيان الذي أدلى به زميلنا السفير بيكرينغ .

لن أعلق في هذه المرحلة على البيانين اللذين أُدلي بهما هنا - البيان الذي أدلى به الاتحاد السوفياتي والبيان الآخر نيابة عن الاعضاء في الائتلاف . ولكن أود

التقدم بتعليق واحد فقط . إن أشد ما يزعجني ويحيرني هو النقطة الرابعة في المقترح السوفياتي التي تدعو إلى الغاء كل القرارات الاخرى الصادرة عن المجلس في حال حدوث الانسحاب . إنني أواجه في الواقع قدرا كبيرا من الصعوبة فيما يتعلق بهذه النقطة ، فإذا أمكن ، أود أن أطلب من زميلنا السفير فورونتسوف أن يقدم بعض الايضاحات المتعلقة بالغاية من هذا الشرط .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم اكوادور ، اسمحوا لي أن أعبر أولا عن شكرنا لزميلنا السفير فورونتسوف على التقرير الذي تلطف وقدمه لنا في هذه الجلسة الرسمية .

إنني أعتقد أن هذا البيان لا يلقي الضوء على الجهود الحثيثة التي ما فتئ الاتحاد السوفياتي يبذلها من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب في الخليج في أسرع وقت ممكن فحسب بل يهيئ أيضا فرصة لان يطلع مجلس الامن في جلسة رسمية على هذه المبادرة الجديرة بالثناء وينظر فيها بعمق . هذا هو ، في أقل تقدير ، تفسيري لطلب الاتحاد السوفياتي بعقد هذه الجلسة ، حيث أن تبادل المعلومات يعتبر ، على الرغم من جدواه ، ممارسة غير كافية في الظروف الراهنة .

أود أيضا أن أعرب عن تقديري لصديقي ، السفير بيكرينغ ، على المعلومات التي زودنا بها حول وجهات نظر الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان التي تساعد الكويت إزاء الخطة السوفياتية والعناصر التي يمكن أن تحقق حلا فوريا للأزمة .

لقد لاحظت بارتياح عميق تقاربا متزايدا بين الموقفين ويحدوني الامل في أن يستمر هذا الاتجاه . إن الاختلافات بين سبل تحقيق الحل موضوعية وهامة على حد سواء . إلا أنني أعتقد أن التقريرين المقدمين قد أوضحا لنا أن إحراز مزيد من التقدم في سبيل تقليل هذه الاختلافات والتوصل إلى خطة يقبلها العراق في نهاية المطاف لا يزال ممكنا .

دعوني أوضح أن بلدي قد بين أن الحل لهذه المشكلة يجب أن ينطلق من امتثال العراق لقرارات مجلس الامن . واكوادور تعتبر ذلك نقطة أساسية وهامة . ولكن ، علاوة على ذلك ، هناك نقطة أخرى نعتبرها جوهرية ، وهي أن نعطي السلم أكبر فرصة ممكنة من خلال المفاوضات . ولا بد لنا في هذه المرحلة بالذات أن نكشف الجهود الدبلوماسية وعمل المجلس في محاولة لإحلال السلم . وإنني أتفق مع ما ورد في بيان صديقنا ، السفير غاريخان الذي لم يشر إلى التزام المجلس بالنظر في المسائل المتصلة بالسلم والامن الدوليين فحسب بل إلى رغبتنا المشتركة في المساهمة على نحو كامل في الجهود المبذولة من أجل وقف الحرب أيضا .

هاتان هما المسألتان اللتان أردت ذكرهما في هذه المرحلة من عملنا فيما يتعلق بهذا البند . ومن الواضح انني ساكون على استعداد للعمل دون توقف ، إذا اقتضى الامر ذلك ، لكي أبدي وجهات نظري إزاء النقاط الواردة في الخطتين اللتين نحن بصددهما .

السيد الاشطل (اليمن) : يجتمع مجلس الامن اليوم في مرحلة انعطاف هامة في أزمة الخليج . وهو الامر الذي يدعونا إلى المشاركة في هذا النقاش بالرغم من أننا قد اعترضنا على عقد اجتماع غير علني إذ نعتقد أن اجتماعات المجلس يجب أن تكون مفتوحة لأن العالم كله ينظر إلى ما سيقوم به هذا المجلس . وإننا نتمنى أن تنتهي حالة السرية هذه في أسرع وقت ممكن .

من الناحية العسكرية ، نحن على عتبة تطور هام قد يؤدى إلى اتساع المعارك الحربية اذا بدأت الحرب البرية بشكل واسع لأن الحرب البرية ستؤدي إلى نتائج غير محسوبة وقد تتسع هذه الحرب وقد تستخدم أسلحة الدمار الشامل . وفي جميع الحالات ستكون الخسائر جسيمة ، الخسائر في الارواح والدمار في الممتلكات وهو الامر الذي لا بد أن يراعيه المجلس في نظره في الموضوع في هذه اللحظة .

ومن الناحية السياسية فقد حصل تطور هام إذ أن العراق أخيرا وافق على الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن وخاصة القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وأعلن على لسان وزير خارجيته أن العراق سينسحب من الكويت وفقا للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . في مثل هذه الحالة ، إذن ، لا بد أن تعود الامور إلى مجلس الامن ، ولا بد أن نتساءل عما إذا كان يحق لاية جهة ، بما في ذلك القوات المتحالفة ، في أن تقوم بعملية تصعيد عسكرية دون العودة إلى مجلس الامن . فإذا كانت أمامنا فرصة كبيرة للسلام ، وأيضا إمكانية كبيرة للحرب والدمار ، فإن على مجلس الامن أن يتخذ القرار اللازم الذي يؤدي في الاخير إلى حفظ الامن والسلام في المنطقة .

ومن هذا المنطلق فإن هذا الاجتماع الذي ينعقد اليوم يكتسب أهمية خاصة ، لان هذا الاجتماع لابد أن يقرر في وقت من الاوقات كيفية حل هذه الازمة . وهذا يدعوني الى أن أتقدم بالشكر للسيد سفير الاتحاد السوفياتي ، وللقيادة السوفياتية التي قامت بجهد مشكور من أجل المساهمة في إيجاد حل سلمي لهذه الازمة .

وكما يعرف أعضاء المجلس ، فقد بدأ النشاط بهذا الاتجاه يوم ١٥ شباط/فبراير عندما تقدم العراق بمقترح لإيجاد حل سلمي . ولقد تداولنا في هذا الموضوع في اجتماع غير رسمي . وأشرت حينها بأن على مجلس الامن أن يقوم بمساءلة العراق حول المقترحات وخاصة تطابقها مع قرارات المجلس . وقلت حينها باننا لابد أن نفوض جهة معينة تمثل مجلس الامن ، سواء كان ذلك الامين العام أو رئيس مجلس الامن ، لمتابعة ذلك المقترح .

ولما كان وزير خارجية العراق في طريقه الى الاتحاد السوفياتي فلقد ارتأينا في مجلس الامن بأن ننتظر وأن نستمع من وفد الاتحاد السوفياتي حول المداولات التي ستتم في موسكو ونتائج تلك المداولات . واليوم أود أن أتقدم بالشكر للسيد سفير الاتحاد السوفياتي الذي قدم لهذا المجلس تقريرا واضحا حول تلك المداولات .

وأمامنا في الوقت الحاضر ما يمكن أن يسمى بخطة سلام من ست نقاط ، وافق عليها العراق علنا . وتتضمن هذه الخطة الانسحاب الكامل وفقا لقرارات مجلس الامن . وسيترتب على المجلس بطبيعة الحال دراسة ذلك المقترح واتخاذ الموقف المناسب .

كما استمعنا من السيد السفير بيكرينغ ، سفير الولايات المتحدة ، حول الموقف الذي أعلن البارحة من واشنطن باسم الدول المتحالفة . ونود أن نتقدم بالشكر للسيد بيكرينغ على إبلاغنا بذلك الموقف .

والآن ونحن في هذه المرحلة ، فإنه يترتب على مجلس الامن دراسة المقترحات المختلفة للتوصل الى قرار نهائي . وهنا أود أن أشكر السيد سفير الهند الذي تقدم بمقترحات محددة وخاصة ما يمكن أن تقوم به الوفود أو الدول الاعضاء غير الدائمين في المجلس . وكما تعرفون فإن هناك سوابق لمثل هذا العمل .

إن على مجلس الامن أن يستمر في حالة انعقاد بالطريقة التي ترونها مناسبة حتى يتم التوصل الى حل مرض يوافق عليه المجلس يكون نهاية لهذه الازمة المحزنة .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن ينضم الى الوفود التي أعربت عن تقديرها للجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي من أجل إيجاد حل سلمي للصراع في الخليج الفارسي .

وقد أحطنا علما بأن العنصر الاول للإعلان السوفياتي يبلغنا بموافقة العراق على تنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) بلا إبطاء ودون شروط . وفي الوقت ذاته لا يمكننا التغاضي عن أن هناك عقبات رئيسية لا تزال قائمة . فما برح الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الامن مطلبا ثابتا وضروريا للمجتمع الدولي .

وكما قلت من قبل أمام المجلس ، فإن بلادي ملتزمة بقوة بالاخلاقية والشرعية في جميع مجالات الحياة المحلية والدولية . وقد أوضحت في جميع بياناتها بشأن البند قيد النظر أن أي حل للصراع في الخليج الفارسي لا يمكن أن يستند إلا الى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن .

وفي ضوء موقف بلادي هذا ، يرى وفدي أنه ينبغي للعراق أن يبلغ الامم المتحدة بصورة موثقة قبوله التام وغير المشروط لجميع قرارات مجلس الامن . ومن الضروري أن نحصل على بيان من العراق يوضح بأن ذلك البلد قد نبذ مطالبته بالكويت .

ومن الناحية الاخرى ، نوافق على التفسير الذي قدمه هنا أعضاء المجلس الآخرون بأن العقوبات المفروضة على العراق لا يمكن أن يرفعها أحد سوى المجلس ذاته . وأن مسألة إعلان إلغاء عدد من القرارات المتصلة بالحالة بين العراق والكويت وبطلانها لا يمكن معالجتها بطريقة بسيطة . وإن هذا الإلغاء لا يمكن اعتباره بأي حال من الاحوال شرطا مسبقا ؛ فهذا الامر غير مقبول بالنسبة لوفد بلادي . ويحتاج في الحقيقة الى دراسة دقيقة ومسؤولة للغاية .

والمهم أن نحصل على ضمانات قوية بأن العراق لن ينتهك مرة أخرى ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الاساسية للقانون الدولي .

وإننا على استعداد ، على غرار الوفود الاخرى ، أن نواصل جهودنا في إطار مجلس الامن . وينبغي أن تؤدي هذه الجهود الى تعزيز تضامن هذه الهيئة ، والتنفيذ الكامل لجميع القرارات المتصلة بالحالة بين العراق والكويت واستعادة السلم والامن في تلك المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للامين العام الذي يود أن يدلي ببيان .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت باهتمام بالغ إلى البيانات الهامة جدا التي أدلى بها ممثلو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين والهند والمملكة المتحدة والنمسا واليمن وكوبا وفرنسا وبلجيكا وإكوادور ورومانيا ، وأود أن أعرب عن تقديري للاسهامات التي قدموها في مناقشة اليوم .

يجتمع مجلس الامن في ساعة حاسمة ، وحاسمة إلى حد منقطع النظير . وقد أبلغتُ بالمواقف التي اتخذها جميع الأطراف في الساعات الـ ٤٨ الاخيرة ، ولاحظت التقدم المحرز في المساعي الدبلوماسية المحمودة المبذولة لإنهاء الصراع المدمر على وجه السرعة بما يتفق وقرارات مجلس الامن . وخلال اليومين الاخيرين كُشف بوضوح عن فرص لوقف الصراع . وسيكون من المفجع إلى أقصى درجة أن نضيع الآن تلك الفرص المتاحة ، وأناشدكم من كل قلبي ألا تضيع .

تمر الامم المتحدة ، وإن جاز لي أن أضيف - وأمينها العام ، بتجربة صعبة للغاية وأليمة من بعض النواحي . فمنذ بداية الازمة يحدث دمار على نطاق هائل . وعواقب ذلك بالنسبة لمنطقة حيوية من العالم وبالغة الاهمية من الناحية الاستراتيجية لا يمكن تصورها حتى الآن . أمامنا التزام بمساندة المبادئ التي حملت المجلس على اتخاذ قراراته ، وعلينا أن نستجيب للحتمية الاخلاقية العليا بالحيلولة دون وقوع مزيد من تدمير الحياة . وهذان الهدفان ينبغي التوفيق بينهما .

إن مواقفنا وقراراتنا في هذه المرحلة سيكون لها مدلول تاريخي بالنسبة للسلم ولشقة شعوب العالم ، عبر جميع الثقافات والقارات ، في هذه المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل الكويت ، وأعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : أود في البداية أن أعرب عن عميق تقديرنا للصديق بولي فورونتسوف المندوب الدائم للاتحاد السوفياتي على تقريره الاولي الذي عرض فيه ما تم التوصل إليه مع النظام العراقي إثر جهد مشكور قام به الرئيس غورباتشوف منذ أيام . كما أشكر وأقدر التقرير الاولي الذي قدمه الصديق

توماس بيكرينغ المندوب الدائم للولايات المتحدة . وأود أن أقول إن حكومة بلادي ، وبصفتها الدولة التي تتعاون معها دول عربية وإسلامية وأجنبية لإرغام العراق على الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت استجابة لقرارات مجلس الامن ، وبالذات القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، قد تشاورت وبتعمُّق مع هذه الدول الصديقة .

لقد وافقت حكومة بلادي على الخطة التي أعلنها يوم أمس الرئيس بوش ، والبرنامج التفصيلي لذلك البيان . إننا نعتقد أن الرئيس غورباتشوف حقق تقدما واضحا منذ المشروع الاول . إلّا أن ما تمّ تحقيقه من قِبَله حتى الآن لا يعالج قرارات مجلس الامن ذات الصلة كلها ، إنما يتركز فقط على فقرة واحدة من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وهي فقرة الانسحاب الكامل وغير المشروط إلى المواقع التي كانت عليها القوات العراقية يوم الاول من آب/أغسطس . وحتى هذه الفقرة ، ومع الاسف ، لم توافق العراق على أحد عناصرها ، وهو عنصر الانسحاب الفوري .

إن مطالبة العراق بإلغاء جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة معناها ، وبلغة بسيطة ، أن العراق قد سحب قواته من أراض تابعة له ، كما لو كان يسحب قواته المسلحة من البصرة مثلا . وأقول ذلك لأن هناك تشريعا أصدره المجلس الوطني العراقي في شهر آب/أغسطس وبالإجماع ، وبالطبع ، دون مناقشة وبأمر مفروض على المجلس التشريعي من الرئيس العراقي ، باعتبار الكويت المقاطعة التاسعة عشرة في العراق .

لقد علمنا أن الطريقة التي قبل بها النظام العراقي لمقترح الرئيس غورباتشوف تمثَّلت في إبلاغ تم من الحكومة العراقية إلى الحكومة السوفياتية . ورغم احترامنا الشديد للحكومة السوفياتية ، إلا أن العراق كان قد مرّ كما تعلمون بتجربة عدوانه على إيران . وخلال ذلك العدوان ، وفي الوقت الذي كانت إيران تحاول فيه جاهدة إيجاد صيغة لقبول القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، كان الموقف العراقي أن الصيغة الوحيدة المقبولة والمفروضة على إيران أن تقبل القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) من خلال رسالة موجهة إما من رئيس إيران أو من وزير خارجية إيران إلى الامين العام للامم المتحدة . والاعضاء جميعا يعلمون كم كان المندوب الإيراني يحاول إيجاد صيغ مناسبة ، إلا أن الإصرار العراقي

كان واضحا بأن هذه هي الصيغة القانونية الوحيدة التي يتم بها قبول قرارات مجلس الأمن . واستغرق الأمر زهاء عام . في خلال ذلك العام كان العدوان العراقي على إيران مستمرا وراح ضحية ذلك العدوان في خلال ذلك العام عدد كبير جدا من الطرفين .

إننا الآن نجابه وضعا أخطر مما مررنا به عند مناقشة إيران للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . إننا نعالج الآن قضية لو قبلنا فيها بما وافق عليه العراق أمس في موسكو نكون كأننا نجمد الأوضاع لفترة ، لتعود بعد ذلك أقسى ضراوة وأكثر خطورة ، وليذهب ضحايا آخرون ويحدث دمار أكبر لما سوف يتم تعميره من الآن إلى إعادة العراق لعدوانه على الكويت .

إننا نقول إن على العراق حتى تنهي هذا الموضوع أن تقوم بما يلي : أولا ، إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ، خطيًا ، بقبولها لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ؛

ثانيا ، الشروع الفوري في تنفيذ ما جاء في الفقرة الثانية من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) بشأن الانسحاب ؛

ثالثا ، العودة الفورية للسلطة الشرعية للكويت ؛

رابعا ، تنفيذ بقية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبسرعة على أن يكون تبادل الأسرى من جميع الجنسيات ، بما فيهم مَن تمّ أسرهم من الكويتيين منذ يوم الثاني من آب/ أغسطس - على أن يكون - مباشرة بعد وقف إطلاق النار ، ووضع ترتيبات للبحث عن المفقودين وتسليمهم . إننا نملك قوائم بأسماء وعناوين أسرى يبلغ عددهم أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص . كما أن لدينا أسماء مفقودين يبلغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ شخص . هذا يشمل فقط الكويتيين . كما أن على العراق القيام بدفع التعويضات الكاملة بموجب القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) ليس فقط للكويتيين إنما لجنسيات الدول الثالثة .

خامسا ، قيام السلطة التشريعية في العراق بإلغاء تشريعها الخاص بضم الكويت واعتبارها المقاطعة التاسعة عشرة . هذه هي العناصر التي بدونها أعتقد أننا نجمد الموضوع وأعتقد أننا ندعو لعدوان عراقي قادم بعد سنوات من الآن .

إن حكومة بلادي تنادي هذا المجلس الموقر ليطلب من العراق فورا التوقف عن جميع ممارساته اللاإنسانية المتصاعدة الآن ضد الشعب الكويتي الأعزل والتوقف عن جريمته ضد الاقتصاد الكويتي وضد البيئة في حرق آبار ومنشآت النفط وتدمير ما تبقى من بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسكانية .

لقد وجهتُ يوم أمس رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أبلغه فيها بتطور خطير حصل يوم أمس الجمعة . تمّ اعتقال الكويتيين الأبرياء من أعمار ١٥ سنة إلى ٥٠ سنة بعد خروجهم من المساجد مؤدين لصلاة الجمعة ، لا لشيء إلا لوضعهم في باصات ونقلهم إلى العراق . إن هؤلاء الأبرياء الذين لم يقترفوا شيئا إلا لأنهم يحملون الصفة

الكويتية ، يريد العراق من هذه الفعلة النكراء أن يستخدم هؤلاء الابرياء كوسائل ضغط في أية مفاوضات قادمة ، أو أنه يخشى أن يدافع هؤلاء الكويتيون الابرياء عن تراب بلدهم وأن يعملوا وينالوا شرف التحرير .

لقد استمعت إلى اقتراح صديقي العزيز المندوب الدائم للهند ، وإنني في الوقت الذي أقدّر فيه حرصه على السلام وعلى تجنيب الكويت والعراق ويلات الدمار ، أقول إن الجهد يجب أن يتركز على إقناع العراق بأن الطريق الوحيد لتجنيب المنطقة ، لتجنيب العراق والكويت ، الدمار هو من خلال قبول جميع قرارات مجلس الامن ، وليس انتقاء فقرات من قرار واحد ولاغراض معروفة كما أوضحتها في بياني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والإدلاء ببيانه .

السيد موسى (مصر) : بناء على تعليمات من الحكومة المصرية ، طلبتُ الكلمة الآن لاعبر عن الشكر للرئيس غورباتشوف وعن تقديرنا للجهود التي قام بها الاتحاد السوفياتي على طريق التوصل إلى تسوية سلمية عاجلة وفورية في إطار قرارات مجلس الامن .

تجد مصر أن المبادرة السوفياتية تحقق خطوة على الطريق الصحيح وهو الانسحاب الكامل والفوري من الكويت وبدون شروط . إن الاتصالات الجارية بين القاهرة وموسكو على أعلى مستوى ، وكذلك تلك الجارية بين القاهرة وواشنطن على نفس المستويات العالية ، تؤكد اهتمام مصر ، باعتبار ما لها من مسؤولية تستشعرها في المنطقة ، بالتوصل إلى تسوية سلمية وفورية . لقد طالبنا بحل سياسي منذ اللحظة الاولى ، أي منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . كما عكست نداءاتنا وتحركاتنا الدبلوماسية والسياسية على المستويات العربية والاقليمية والعالمية هذا التوجه . والآن وفي ضوء التطورات الاخيرة ترى الحكومة المصرية ما يلي :

أولا ، العمل بسرعة على إنقاذ الارواح والمنطقة كلها بالتحرك نحو الحل السلمي ؛

ثانيا ، أن المنطلق هو الانسحاب الفوري الآن وليس غدا ، وأن تفهم القيادة العراقية أبعاد الموقف كلها وخطورة أي تعنت أو تأخير . إن ما فقدناه من وقت إنما كان بسبب هذا التعنت ، وربما عدم التقدير الكافي للأبعاد الحقيقية للموقف كله ؛

ثالثا ، إن الانسحاب الفوري يجب أن يكون في إطار قرارات مجلس الأمن في عمومها نصا وروحا ابتداء بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ؛

رابعا ، إن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لا يمكن أن يُقبل مجزأ ، كما لا يمكن أن يُقبل وحده ، فالتفاوض بين العراق والكويت باعتبارهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة يجب أن يتم فور الانسحاب ، وأن يكون ذلك ضمن تعهد رسمي تقدمه الحكومة العراقية ؛

خامسا ، إن حل المشكلة لا يكمن في الانسحاب الفوري فقط وإنما أيضا في إلغاء قرار ضم الكويت . وهذا يجب أن يتم وبصورة رسمية ومعلنة . كما يجب أن يتم تنفيذ مختلف ما طلبته القرارات الاثنا عشر التي أصدرها المجلس . ومن هنا فإننا نرى طلب إلغاء هذه القرارات أو اعتبارها كأن لم تكن بمجرد بدء الانسحاب أو انتهاء الانسحاب أمرا غير مقبول . إن ما يجب أن يطالب به المجلس هو قبول القرارات وتنفيذها وليس إلغاءها . إن ما يجب أن يطالب به المجلس طبقا لمسؤولياته هو أن يطلب ويضمن تنفيذ هذه القرارات ولا يمكن أبدا قبول إلغاء هذه القرارات قبل أن يتم تنفيذها الكامل ؛

سادسا ، إن القبول العراقي يجب أن يكون رسميا وموثقا ومبلّغا مباشرة إلى الامين العام للامم المتحدة .

أمامي نقطتان ، الاولى أود أن أتلو عليكم بيان وزارة الخارجية المصرية تعليقا على التطورات الاخيرة :

"صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية بانه على ضوء المشاورات التي تمت بين جمهورية مصر العربية والدول العربية الشقيقة المعنية وباطراف الائتلاف الدولي المساند لتحرير الكويت فإن وزارة الخارجية المصرية تعلن أن المبادرة السوفياتية ، مع تقديرنا للنوايا الطيبة التي دعت الحكومة السوفياتية للتقدم بها ، جاءت قاصرة في بعض جوانبها عن تلبية العناصر الرئيسية لقرارات مجلس الامن بشأن الغزو العراقي للكويت وفي مقدمتها المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت دون أدنى تسويف ودون شروط مسبقة وعودة الشرعية اليها . ومن هنا فإننا نؤكد مساندتنا لمطالبة دول الائتلاف بالانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت فورا . كما تناشد مصر القيادة العراقية بالاستجابة السريعة مع ما تضمنه بيان الائتلاف وبأن تتخلى عن عنادها وتعنتها ، وأن تتعامل بوعي ومسؤولية مع أبعاد ومقتضيات الموقف الدقيق الذي يواجه شعب العراق ويسبب للشعب الشقيق الكثير من المعاناة والخراب" .

والنقطة الثانية ، هي تعليق على ما ذكره الصديق والزميل سفير الهند من دعوة إلى اجتماع الدول العشر غير الدائمة في المجلس لبحث هذا الموضوع . ونحن وإن كنا لا نتدخل في طلب من عضو من أعضاء المجلس موجه إلى أعضاء آخرين ، إلا أننا نريد أن نوضح ما يلي :

أولا ، إن ما يمكن وما يجب أن يُتخذ الآن إنما هو مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وليس الدخول في محاولات صياغية ولا تسجيلية . إن الامر عاجل للغاية . ومن ثم فإن أي جهد حاليا يجب أن يتركز على المطالبة بالانسحاب الفوري والقبول غير المشروط والكامل والواضح لقرارات مجلس الامن ومناشدة الحكومة والقيادة العراقية أن تتجاوز أية شروط تفكر فيها في ضوء الموقف الخطير الذي نواجهه .

ثانيا ، أن يتم التنسيق مع الدول العربية المعنية . فإن أي اتفاق في أي جهة كانت لا يجب أن يتجاهل المصالح المشروعة والمباشرة لدول المنطقة التي يجب ليس فقط أن يتم معها التنسيق وانما التشاور أيضا . يجب أن يكون الهدف واضحا محددا وهو انسحاب العراق الفوري طبقا للمطالب التي أعلنت أمس وهي الانسحاب الذي يجب أن يبدأ اليوم .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي الكلام مرة أخرى للإعراب عن شكره الجزيل لجميع الذين تكلموا هنا تعبيرا عن كبير تقديرهم للجهود التي بذلها بلدي وبذلها الرئيس غورباتشوف شخصيا للوصول إلى أبكر حل ممكن للأزمة الكويتية ، وتحقيق الانسحاب الفوري للقوات العراقية والاستعادة الكاملة لسيادة دولة الكويت واستقلالها .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أقول إننا استمعنا باهتمام بالغ إلى النقاط المفصلة التي أوضحها ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والكويت فيما يتعلق بالعناصر المحددة لخطة العمل التي تم التوصل اليها في موسكو . وخلال عملنا المقبل سيكون بمقدورنا الرد على السؤال الذي أشاره ممثل بلجيكا .

إننا بدأنا في هذا الاجتماع القيام بعمل هام بالنسبة لوضع خطة العمل . ويؤيد الوفد السوفياتي المقترحات المقدمة هنا التي مفادها أن علينا أن نواصل العمل على نحو عاجل من أجل التوصل إلى خطة عمل . وأهم ما في الأمر الآن ، في رأينا ، هو التوصل إلى حل متكامل للأزمة على أساس الأحكام التي تم التوصل اليها في موسكو ومقترحات الولايات المتحدة وسائر أعضاء التحالف . ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في هذا العمل ، وهو دون شك عمل عاجل للغاية .

السيد بغبني اديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

يود وفدي أن يعرب في البداية عن شكره لممثل الاتحاد السوفياتي السفير فورونتسوف للجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيس غورباتشوف من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة المتعلقة باحتلال الكويت من جانب العراق .

لقد تابع وفدي باهتمام البيانات التي أدلى بها أعضاء التحالف بشأن المقترحات السوفياتية العراقية . ويرى وفدي ، في هذه المرحلة ، أنه ينبغي لأعضاء المجلس ألا يدخروا وسعا لكي ينظروا بإمعان في هذه المقترحات لتبين العناصر التي يمكن أن يستغلها المجلس لينفذ بالكامل قراراته الاثني عشر بشأن المسألة . وتحقيقا لذلك فإن البيان الرسمي للسفير فورونتسوف الذي يبسط خطة السلم والبيان الرسمي للسلطات العراقية الذي يقبل الخطة ينبغي أن يكونا وثيقتين رسميتين من وثائق المجلس .

وأيا كان الأمر فإن وفدي يأسف لعدم حضور الكويت المشاورات التي عقدت في موسكو حيث أن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) يلزم العراق والكويت بالدخول في مفاوضات مباشرة عقب الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت .

وفيما يتعلق بالمقترح الذي طرحه ممثل الهند فيعتقد وفدي أيضا أنه ينبغي لجميع أعضاء المجلس ، بغض النظر عن أي اعتبار ، الاشتراك في جميع أعمال المجلس الرسمية وغير الرسمية لالتماس أنسب سبيل لأخذ المقترحات السوفياتية - العراقية في الاعتبار .

سير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إنني لا أتكلم مرة اخرى إلا لانني أفهم أن قائمة المتكلمين قد استُنفدت .

كنت آمل طيلة الساعة والعشرين دقيقة الماضية أن أسمع بضع كلمات من ممثل حكومة العراق . وحيث أنه لم يتكلم ، فقد طلبت الكلمة مرة أخرى فقط لأقول إن مناقشتنا هذا الصباح كانت ستكون أوضح لو استمعنا إلى آراء تلك الحكومة .

لقد وردت إشارات عديدة إلى ما إذا كانت الحكومة العراقية تقبل أو لا تقبل بالآراء التي أعربت عنها البلدان المتعاونة مع الكويت ، وما هو العمل الذي تستعد للقيام به .

أعتقد أن عملنا المقبل سيكون بالغ الصعوبة مع عدم الإشارة إلى آراء حكومة العراق . هذا ليس تفاوضا بين الحكومات المتعاونة مع الكويت والاتحاد السوفياتي . انه ليس تفاوضا على الإطلاق . غير أننا بحاجة إلى الوقوف على آراء حكومة العراق .

والآن ، من الطبيعي أن لممثل حكومة العراق كل الحق في أن يظل صامتا . إنني لا أحاول أن أمارس أي ضرب من ضروب الضغط غير المقبولة . غير أني أعتقد أن هذه الفرصة لابد من توفيرها قبل اختتام مناقشتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل العراق .

السيد قدرت (العراق) : ردا على إعطاء الكلمة ، أود أن أدلي ببيان مقتضب وقصير . إن موقف العراق واضح جدا وتم إبلاغه للقيادة السوفياتية في موسكو . والعراق وافق على المبادرة السوفياتية السلمية وكافة النقاط وأبدى استعداده للانسحاب وفقا للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وكافة النقاط المتعلقة به والترتيبات الاخرى

الخاصة به ، ووفقا لما أعلنه السيد نائب رئيس الوزراء ، وزير الخارجية ، السيد طارق عزيز في موسكو ، وكما أوضح الاخ السيد الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي في الامم المتحدة قبل قليل هذه المبادرة السلمية . ونستغرب في الحقيقة أن هناك شروطا وقضايا تطرح في هذا الاجتماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بموافقة أعضاء المجلس ، أعلّق الجلسة الآن . وسيعلن موعد استئنافها عن طريق الامانة العامة .

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥